

الا ان ضم الريح والشرط وبورث جبار العينين العيب
 لا الشرط والرؤية ولو اشترى ما علمها بالخير فرضي حتما
 لا بد والافضل فالها وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو
 اشترى عبد اعطى رخصت زوا كانت فظلمه بخلافه فله
 التمس ولو ركب **فصل** من اشترى ما لم يراه جاز ولو اراد
 اذ اراد ما لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا حار
 لمن باع ما لم يره وبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
 من تعيب وتعتب في يده وتعدرت به وبعضه وتغيب
 لا يقضي كما اعتق وتوا بعدا ويوجب حقا للغير
 كما يبطل المطلق والرهين والاجارة قبل الرؤية وبعد
 وحالا يوجب حقا للغير كما يبطل خيار المالك وانه الهبة
 بلا شرط يبطل بعدا لا قبلها ولت رؤية وجه الرقيق
 والدابة وكفها وفي شاة اللحم لا تبطل الجسد وفي شاة
 الفضة لا تبطل رؤية القطر ورؤية ظاهر الثوب ان لم
 يكن مغنيا كافيته ورؤية عليه ان معلما ورؤية داخل الدار
 وان لم يشهد بيوتها وعنده زفر لا تبطل من شاة البيوت
 وعليه الفتوى البودوان را على بعض المبيع فله الجبار
 اذ اراد ما يقبه وما يرضى بالتمزوج كالمكبل والموزون
 فرؤية بعضه كونه كله ونما يستعمل لانه من الذوق ونظر

في المبيع
 في المبيع

كذا في رواية علي انها طرسا وليون ولم يثبت
 كذا في رواية علي في رواية في رواية في رواية
 حاشا او حاشا كذا في رواية في رواية في رواية
 لان ذلك ليس في رواية في رواية في رواية
 الشرط فانفسه اذ لا يبرهن ذلك حقيقة

وبسبب ذلك فمتى ان لم يشهد في رواية
 مطلقا لشرط في المبيع في رواية في رواية
 النص يوجب الى ان يوجد مطلقا في رواية

في المبيع
 في المبيع

في المبيع
 في المبيع

في المبيع
 في المبيع